

تمهيد:

لا غنى للعلم عن نظريات تؤيده وتدعمه، فكلما تراكمت الخبرات العلمية زادت الحاجة لنظرية توجه البحث وتحدد الهدف منه وتؤكد النتائج⁽¹⁾. ونظريات التنمية ليست وليدة هذا القرن، فقد تحدث "ابن خلدون" في القرن الرابع عشر ميلادي عن العمران البشري وأحوال الاجتماع الإنساني وما ينتحله البشر بأعمالهم ومعاشهم من الكسب.

وفي القرن الثامن عشر درس المفكرون الاجتماعيون فكرة التطور والتقدم والحضارة ورفي الدول وهبوطها من بينهم "أوجست كونت" الذي رأى أن على المجتمع أن يوجد الخصائص التي تحكم التطور والتقدم.

وفي القرن العشرين قرر "أرنولد توينبي" "A.Twinby" في تفسيره لتطور المجتمعات الإنسانية أن التنمية - وإن لم تذكر بالاسم - إلا أنها العنصر الأساسي في تفسير التطور الإنساني، وقرر أن تطور المجتمعات الإنسانية وانتقالها إلى أوضاع حضارية أكثر إرتقاء إنما يعتمد على القوة المحركة التي تخلقها الظروف الصعبة.

ومع تعاظم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها العالم ظهرت النظريات أو الاتجاهات المختلفة للتنمية (*).

2-1- الأصول النظرية لاتجاهات التنمية:

وفقا للمنطلق الإيديولوجي لنظريات التنمية فإنها تنقسم إلى اتجاهين: أحدهما مثالي ويعكس توجهها غريبا، والثاني مادي ويعكس توجهها شرقيا يجعل النظام الرأسمالي هو المسئول عن التخلف في الدول النامية.

(1) محمد شفيق، التنمية والمشكلات الاجتماعية، مرجع سابق ص ص 11-12

() *كلمة نظريات التنمية توازي أساليب التنمية، نماذج التنمية، أنماط التنمية، ملامح التنمية، ويقصد بنظريات التنمية النظريات المحددة أو المتخصصة التي تعالج التنمية في الدول المتخلفة وهي تختلف عن نظريات النمو التي تهتم بدراسة اقتصاديات الدول المتقدمة بهدف توضيح المصاعب التي تتعرض لها ومحاولة التغلب عليها، أنظر محمد منير حجاب،

ويمكن تقسيم نظريات التنمية في ضوء التوجه الأول إلى نوعين من النظريات: الأولى تحلل التنمية وفقا للطابع الاجتماعي والثقافي وما يتضمنه من نواحي نفسية كعوامل ترتبط بالنمو والتنمية، والثانية تحلل التنمية من وجهة نظر اقتصادية وإنتاجية (1). ونظرا لصعوبة الإلمام بكافة النظريات أو الاتجاهات في هذا المجال (*)، سنعرض لها من خلال اتجاهين سيطرا على الفكر التنموي لمدة طويلة وهما الاتجاه التحديثي والاتجاه الراديكالي من خلال أهم ملامح هذه المحاولات عرضا يتضمن إبراز جوانب القصور من حيث الفعالية التطبيقية والكفاءة النظرية والصدق الإمبريقي لها (2). حيث شهد القرن العشرين نقد وتهذيب وحتى مناقضة آراء الرواد الأوائل لعلماء الاجتماع، ليتأسس في الأخير اتجاهان فكريان بارزان في مجال التنمية والتغيير (3). الاتجاه الأول والذي اشتهر في الخمسينات والستينات من خلال نظرية التحديث، وينهض على تحليلات "ماكس فيبر" و"إميل دوركايم"... والاتجاه الثاني الراديكالي والذي ظهر كرد فعل على فشل السياسات التنموية التي اعتمدت على تحليلات مدرسة التحديث، وينهض هذا الاتجاه ويستمد أفكاره من إسهامات "كارل ماركس" في تحليله للنظام الاقتصادي الرأسمالي، وعن هاذين الرافدين تفرعت اتجاهات متعددة لكل منها تصور خاص حول التنمية (4).

(1) عبد الرحيم تمام أبو كريشة، مرجع سابق، ص ص 36-37

(*) توجد عدة مدارس ومداخل ضمن هذين الاتجاهين فرضتها الأحداث التاريخية والاختلافات الأيديولوجية بين المفكرين، إلا أن طبيعة هذه الدراسة وصعوبة الإلمام بكافة تلك الاتجاهات تجعلنا نركز على بعضها فقط. فمثلا ضمن الاتجاه الانتشاري نجد الثنائية والتفكك بين القطاعات والحلقة المفرغة للفقر، وضمن الاتجاه الماركسي نجد البنوية والاتجاه الهيكلية... الخ. وقد ركزنا في دراستنا من خلال الاتجاه التحديثي على النموذج المثالي والانتشاري والسيكولوجي والتطوري المحدث، لأنها تعتبر الاتجاهات العامة التي تفرعت عنها عدة اتجاهات ومداخل تتمحور كلها حول قضية واحدة وهي ضرورة محاكاة المنهج التنموي للدول الغربية، أما ضمن الاتجاه الراديكالي فركزنا على التبعية كطرح جديد للماركسية التقليدية، حيث قدمت تحليلا تاريخيا للتوسع الرأسمالي وتأثيره على تعثر التنمية في البلاد المتخلفة، بينما كشف الاتجاه الماركسي الجديد العلاقة الاستغلالية التي تربط الدول الرأسمالية بالدول المتخلفة.

(2) مريم أحمد مصطفى وإحسان حفطي، قضايا التنمية في الدول النامية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية (الأزاريطة)، ب ت، ص 17

(3) أندرو ويست، مدخل لسوسيولوجية التنمية، ترجمة حمدي حميد يوسف، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، 1986، ص ص 59-60

(4) محمود عودة، تاريخ علم الاجتماع (مرحلة الرواد)، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية (الأزاريطة)، ج 1، 1998،

2-2- الاتجاهات التحديثية:

تعد الإسهامات التي قدمها كل من "دوركايم" في أطروحته للدكتوراه "تقسيم العمل" والذي نشر عام 1893، والدراسة التي نشرها "ماكس فيبر" عام 1905 "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" العاملين الأساسيين الذين تستند إليهما تحليلات مدرسة التحديث والاتجاهات التي تفرعت عنها في مقاربتها لواقع التنمية والتخلف (معوقات التنمية) في الدول المتخلفة.

ففي العمل الأول يذهب دوركايم وهو المتأثر بميراث الداروينية التي طبعت الفكر الاجتماعي بمبدأ التطور وبأوضاع المجتمع الحديث الذي شهدته أوروبا، والذي ظهر فيه توسعا كبيرا في ميدان التصنيع والنمو الحضري وارتقاء أساليب وأنماط الإنتاج... إلى القول بوجود نمطين رئيسيين من المجتمعات:

"نمط المجتمع التقليدي" و"نمط المجتمع الحديث"، وكل نمط منهما يتميز بمجموعة من المواصفات ويعتمد على مجموعة من الميكانيزمات، فهناك المجتمع الذي يقوم على أساس التضامن الميكانيكي الذي يعتمد على التشابه في البنيان وعلى التوافق في العواطف.

وعلى النقيض من دوركايم الذي لم تبين أعماله على أدلة وشواهد تاريخية، دعم فيبر آراؤه وفرضياته بشواهد من التاريخ حيث أكد أن المناطق التي شهدت نموا رأسماليا هي تلك التي تسودها العقيدة البروتستانتية، كما أن الدول التي أصبحت رائدة اقتصاديا منذ انطلاق حركة التصنيع والنمو الرأسمالي هي تلك التي تعتنق هذه العقيدة، كهلندا وأمريكا وإنجلترا وألمانيا. وفي الوقت الذي يبدي فيه البروتستانت ميلا شديدا لحياة اقتصادية رشيدة، يتجه أصحاب الأموال الكاثوليك إلى إنفاق أرباحهم على الاحتفالات الصاخبة والحياة الراغبة ورعاية الفنون والإنفاق عليها وهو ما جعل نمو الرأسمالية في الأقاليم التي تعتنق الكاثوليكية متأخرا (1).

يقوم الاتجاه التحديثي على مجموعة من المسلمات أو الفروض التحتية، وهي:

- زيادة القدرة على حل المشكلات الإنسانية من أجل الوصول إلى مستوى حياة أفضل.

- يتطلب ذلك مزيد من الجهد على المستوى الفردي والمجتمعي، أي القدرة على إحداث تنظيمات معقدة لبلوغ مستويات عالية من التحديث.

- تؤدي هذه التنظيمات إلى إحداث سلسلة من التغيرات في البناء الاجتماعي والقيمي (1).

بإيجاز فإن عملية التحديث هي تخلي البلدان المتخلفة لسمات التخلف، أي العوائق الكامنة في أبنيتها الداخلية الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، حتى يتسنى لها بعد ذلك أن تتقبل انتقال القيم والمهارات والتقنيات ورؤوس الأموال الوافدة إليها من الخارج (2).

وخلال عقود من التنمية وضعت هذه الأفكار على محك الواقع والتحليل فقل بعضها وطور البعض الآخر لتتبلور في الأخير في شكل مداخل واتجاهات فرعية أهمها انتشار ما يلي:

2-2-1- اتجاه الأنماط المثالية **Idéal type of index models** : ويقوم هذا

النوع من التنظير على استخلاص علماء الاجتماع الغربيين السمات الأساسية لمجتمعاتهم المتقدمة ومقابلتها بنقيضها المتخلف، وتصبح أيديولوجية التنمية عندهم محكومة بتلك الخطط والجهود والمشاريع التي تنطوي تحت عملية تحويل مؤشرات أي مجتمع من نمط متخلف إلى نمط متقدم، ويمثل هذا الاتجاه " تالكوت بارسونز " "Talkott Parsons" وتعود جذوره إلى منتصف القرن التاسع عشر فيما يعرف بالوظيفية.

نظرية التنمية والتحديث حسب هذا الاتجاه تتمثل في الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، وعملية الانتقال هذه تقوم على فكرة استبدال القيم التقليدية والتخلي عنها، واعتناق القيم الحديثة المبنية على المنطق العملي والعقلانية...ولن تكون هذه القيم في الأخير إلا القيم الغربية التي بنيت على أساسها نهضة المجتمعات الغربية، وبالتالي فإن الخروج من وضعية التخلف تستلزم سلوك الدول والمجتمعات التي تريد التنمية الأسلوب نفسه الذي سلكته الدول الأوروبية (3)، فخبرة المجتمع الأوروبي وتجربته التنموية التي قادته إلى تحقيق نمط حضاري راق أصبحت من خلال نظرية التحديث برنامج عمل، على الدول

(1) مريم أحمد مصطفى وإحسان حفطي، مرجع سابق، ص 123

(2) السيد الحسيني، التنمية والتخلف (دراسة تاريخية بنائية)، القاهرة: دار المعارف، ط2، 1982، ص 39

(3) أندرو ويست، مرجع سابق، ص 74

والمجتمعات المتخلفة إذا أرادت تضيق فجوة التخلف والالتحاق بالركب الحضاري أن تتبع المعالم التفصيلية لهذه التجربة وتحذو حذوها في المجال الثقافي والسياسي والاقتصادي.

ملخص هذا الاتجاه أنه يقوم على نوع من المقابلة التي يجريها علماء الاقتصاد والاجتماع في الغرب، بين السمات الأساسية لمجتمعاتهم المتقدمة ومقابلتها بنقيضها المتخلف (1) من خلال بناء أنماط قطبية مثالية تقوم على عملية صياغة تصورات تشتق من الملاحظة المنهجية للواقع، وذلك لتحقيق هدف منهجي يتمثل في تقديم الأدوات اللازمة للبحث والفهم والتحليل (2). حيث يقوم علماء الاجتماع الغربيين باستخلاص السمات والخصائص الأساسية لمجتمعاتهم الغربية - بصفتها الأكثر تقدماً - ثم استخلاص السمات والخصائص الأساسية المقابلة لها في المجتمعات المتخلفة وتصنيفها وترتيبها منطقياً ليصبح لدينا نموذجان يحتوي كل منهما على عدد من المؤشرات الكمية والكيفية (*) (نموذج للتقدم وآخر للتخلف)، وتتسم المؤسسات والعلاقات الاجتماعية في النموذج المتقدم (بالعمومية، الحيادية الذاتية، والنوعية والتخصصية)، أما النموذج المتخلف فهو على النقيض يتصف (بالخصوصية والذاتية والانتشارية). فحينما ينجح المجتمع مثلاً في تقليص سمات الخصوصية في مؤسساته وعلاقاته الاجتماعية (مثل تلك التي تستند إلى القرابة أو المحسوبية) وتوسيع رقعة العمومية (أي تلك التي تستند إلى القانون والقواعد واللوائح والأسس الموضوعية) فإنه يكون على الطريق التتموي الصحيح، وحينما ينجح المجتمع في تغيير بنائه الطبقي بتقليص حجم الطبقات الوسطى فإن ذلك يعتبر مؤشراً تنموياً واضحاً.

وكذلك الأمر حينما يتخذ هذا الاتجاه شكلاً كيفياً، فإنه يميل إلى تحديد بعض العناصر النموذجية التي يجب اكتسابها في مقابل التخلي عن بعض العناصر الأخرى، فقد ذهب "هوسليتز" "Hozelits" إلى أن هناك ثلاث متغيرات نمط (من الخمس متغيرات التي حددها بارسونز) تشهدها الدول المتقدمة وهي العمومية والإنجاز والدور، بينما تشهد الدول المتخلفة

(1) عادل مختار الهواري، مرجع سابق، ص 150

(2) نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص 9

() *تتمثل المؤشرات الكمية في متوسط الدخل الفردي، معدلات التعليم، معدلات السكان الحضريين عدد الأطباء والمستشفيات، معدل توزيع الصحف وعدد أجهزة الراديو والسيارات بالنسبة لكل شخص أما المؤشرات الكيفية فتتمثل في سوء التغذية، انتشار البطالة بكل أنواعها ضعف البنين الزراعي والصناعي والتبعية الاقتصادية والسياسية، دوام المديونية للخارج نقص رؤوس الأموال، انخفاض المستوى الصحي، عدم توفير القيم المعنوية، اشتغال الأطفال، الإنفاق البذخي، قلة تنوع النشاط الاقتصادي، النمو السكاني الذي يفوق الموارد المتاحة... الخ، أنظر كمال التابعي، مرجع سابق، ص 131

أو النامية المتغيرات المقابلة وهي الخصوصية والعزو وتشتت الدور، والتنمية عنده تتمثل في اكتساب واستيعاب المجتمعات المتخلفة لمتغيرات النمط السائدة في الدول المتقدمة والتخلي عن متغيرات النمط الشائعة فيها وأن هذه العملية هي نقطة البداية في عملية التنمية (1).

والواقع أن نظرية هوسليتز تعاني من جوانب قصور واضحة ويبدو ذلك في العناصر المعبرة عن الدول المتقدمة وتلك المعبرة عن الدول المتخلفة، فالعمومية كما أشارت دراسات عديدة ليست سائدة تماما في الدول المتقدمة، كذلك فإن وصفه للمجتمعات النامية بالخصوصية فيه قدر كبير من التعسف، ذلك أن هذه المجتمعات تعرف قدرا من العمومية لا يمكن تجاهله، كذلك فإن المشكلة الأساسية المتعلقة بهذه المفاهيم - شأنها شأن متغيرات أخرى- تتمثل في أن الإطار المرجعي الذي تشير إليه قد تم اختياره بطريقة تعسفية، فما يعد عمومية في سياق معين قد يعد خصوصية في سياق آخر.

كما يعاني تحليل هوسليتز من افتقاده النظرة البنائية التاريخية الشاملة، فهو يختزل عملية التنمية إلى مجرد اكتساب الدول النامية خصائص الدول المتقدمة ووصفها بالتخلف دون أن يحاول التعرف على الظروف التاريخية- البنائية التي أسهمت في تخلف هذه البلدان (2).

2-2-2- اتجاه الانتشار الثقافي The acculturation diffusion model: وينظر

أصحاب هذا الاتجاه إلى التنمية كشكل من أشكال التغير الاجتماعي، وهي نقل مقومات التقدم المادية واللامادية إلى المجتمعات المتأخرة، بدءا من المعرفة العلمية والتكنولوجية ورأس المال والمهارات والقيم الغربية وذلك بقدر ما تتقبل البلاد المتخلفة هذه المقومات.

وينهض هذه الاتجاه على أساس ثنائية معممة تقسم العالم وفقا لها إلى قطب تقليدي يشير إلى العالم النامي، وآخر حديث يشير بالطبع إلى العالم الصناعي الليبرالي، وأن البلدان الأولى مشدودة بحتمية التحديث نحو الثانية.

من أهم منظري هذا الاتجاه "ولبرت مور" Moore و"دانيال ليرنر" Lerner

وكارل دوتش Deutsch، وتتحدد الأفكار الأساسية للاتجاه الانتشاري في أن على الدول المتخلفة أن تشهد عملية تثقيف إذا ما أرادت تحقيق التنمية. وقد أضاف هذا الاتجاه أبعادا جديدة إلى عملية التنمية بتركيزه على أهمية العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلاد

(1) السيد الحسيني، مرجع سابق، ص ص43-44

(2) نفس المرجع، ص ص44-47

الغربية وبقية أجزاء العالم، ويذهب هذا الاتجاه إلى افتراض أن الدول النامية قد تتجه إلى النموذج الغربي للتنمية وذلك اعتقاداً بأن هذه المجتمعات سوف تمر من خلال العمليات التي مرت بها المجتمعات الصناعية المتقدمة، وأن التكنولوجيا والثقافة التنظيمية المرتبطتين بالتصنيع تشكلان نسقاً اجتماعياً مما يترتب على نقلها إلى المجتمعات النامية تحولاً للثقافة والبناء الاجتماعي.

ويذهب هذا الاتجاه إلى أن التنمية باعتبارها شكلاً من أشكال التغيير الاجتماعي، تتم بواسطة الانتشار الثقافي أو الحضاري (*)، وبمرور الوقت واستمرار عملية الانتشار تتحول المجتمعات المتخلفة إلى مجتمعات متقدمة بحلول القيم والعلاقات الحديثة محل القيم والعلاقات التقليدية (1).

كما يعتبر كتاب شومبيتر " Joseph Schumpeter " "نظرية التنمية الاقتصادية" مصدراً آخر يعتمد عليه أنصار هذا الاتجاه، حيث تقوم نظريته على إبراز عنصر الزيادة والتنظيم والابتكار في المجال الاقتصادي والتركيز على ما يطلق التجديدات في النشاط الإنتاجي (2).

وعليه يتصور هذا الاتجاه أن التخلف ما هو إلا حالة تأخر زمني لا غير، فحالة البلاد المتخلفة اليوم هي تقريبا نفس الحالة التي مرت بها الدول المتقدمة، واستناداً لهذا الطرح فإن على الدول المتخلفة أن تنتظر في مكانها وتقبل العناصر الثقافية الوافدة إليها من الدول المتقدمة في مقابل التخلي عن مقوماتها الثقافية بالطبع.

بعبارة أشمل فإن أصحاب هذا الاتجاه يطالبون الدول المتخلفة بضرورة تبني الليبرالية بأشكالها المختلفة، وفي هذا الصدد يقول السيد الحسيني " أنصار هذا الاتجاه يميلون إلى إبراز المعوقات التي تضعف من قدرة الدول النامية على تمثل التجديدات الوافدة من الغرب، وغالباً ما تتخذ هذه المعوقات إما شكلاً بنائياً أو ثقافياً، أي أنها إما تتعلق بالبناء الاجتماعي - السياسي للمجتمع أو بقيمه السائدة" (3).

(*) يتم ذلك من خلال وسائل ومنظمات مختلفة مثل وسائل الاتصال الجماهيري والتعليم والسياحة...

(1) عادل مختار الهواري، مرجع سابق، ص 154

(2) نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص 47

(3) السيد الحسيني، مرجع سابق، ص 73

ويوجه انتقاد أساسي إلى هذا الاتجاه في تصوره المتطرف الذاهب إلى أن انتشار التكنولوجيا الغربية يحدث التنمية، ويصور هذا الانتشار كأنه عملية اقتصادية سياسية حيادية، في حين يحمل في طياته سيطرة واستغلال الدول المتقدمة للدول المتخلفة. بالإضافة إلى هذا فإن هذا الاتجاه يحاول إخفاء طبيعة العلاقة (التبعية) بين المجتمعات المتقدمة المسيطرة والدول المتخلفة والدلالات السياسية والإيديولوجية للمساعدات الاقتصادية. كذلك فإن اعتقاده بأن القيم التقليدية السائدة في الدول المتخلفة هي مصدر الفساد ويتجنب الإشارة إلى الدور الذي لعبه الاستعمار في تحطيم نظم المجتمع التقليدي والأضرار التي لحقت بالبناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

والجدير بالذكر أن تصوير عملية التنمية على أنها مجرد اكتساب خصائص الغرب يعد وجهة نظر مضللة إلى حد بعيد، ذلك أنه إما أن ننظر إلى المجتمع المستقبل على أنه يمثل بناء إيجابيا يخضع لتشكيل المجتمع الغربي ليتخذ صورته، أو أن المجتمع غير الغربي ينطوي على معوقات مختلفة يجب مواجهتها والتغلب عليها قبل أن تحدث عملية التنمية والتحديث.

2-2-3- اتجاه النموذج السيكولوجي Psychological change model: يرتبط هذا

الاتجاه للتنمية بمدى تغير أفراد المجتمع في قيمهم وسلوكهم، وذلك بإطلاق الطموح وخلق الرغبة العارمة في الإنجاز، وأهم منظري هذا الاتجاه "دافيد ماكلياند" و"هيجن" و"ليرنر"، والقضية الأساسية التي ينهض عليها هذا الاتجاه هي أن درجة الواقعية الفردية أو الحاجة إلى الإنجاز هي الدعامة الأساسية للتنمية، وقد أوضح ماكلياند في كتابه "مجتمع الإنجاز" أن القيم والدوافع والقوى السيكولوجية والأفكار تلعب دورا هاما في تشكيل التاريخ، و " أن الجوانب المادية لم- ولن تلعب مثل هذا الدور(*) " كما أكد على الدافعية الفردية أو الحاجة للإنجاز والتي أطلق عليها **nach** باعتبارها من أهم دعائم التنمية⁽¹⁾، ووجه الاهتمام أيضا

() *قدم في ذلك "ألكس إنجلز" عدة خصائص يعتقد أنها تميز الرجل العصري، وعلى الدول التي تريد التحديث أن تكتسب هذه الخصائص وهي الاستعداد لقبول الخبرات الجديدة والانفتاح على العالم والميل نحو الديمقراطية والتصرف بعقلانية واحترام الغير على أساس العمل والثقة بهم والأخذ بالتخطيط والمحافظة على الوقت والثقة في العلم والتكنولوجيا وتحمل المسؤولية... الخ، أنظر محمد شفيق، التنمية والمتغيرات الاجتماعية، مرجع سابق، ص 42

(1) مريم أحمد مصطفى وإحسان حفطي، مرجع سابق، ص ص 42-43

إلى دور القيادات في تنمية وتطوير الدافعية للإنجاز بكافة الوسائل الممكنة، بالإضافة إلى دور القيم الدينية والثقافية في تنمية القدرات التجديدية الخلاقة (1).

ولقد انطلق أصحاب هذا الاتجاه من ترسيخ ماكس فيبر (الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية)، ويؤخذ على هذا الرأي أن ماكلياند قد تجاهل قوى الإنجاز والدافعية الموجودة فعلا في البلاد النامية في اتهامه لسكانها بالكسل والفشل في تحقيق التقدم كما تجاهل عناصر القوى التاريخية والمعاصرة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

وقد ذهب "هيجن" إلى القول بأن الشخصية النمطية السائدة في المجتمعات التقليدية هي شخصية غير خلاقية، وتسلطية، وذلك بسبب سيطرة التقاليد والبناء الاجتماعي القائم على المكانات المكتسبة وأن متطلبات التحول إلى التنمية تتمثل في خلق الإبداع وتدعيم اتجاهات معينة نحو العمل الفني اليدوي، بحيث تنهض الطاقات الإبداعية بعد ذلك فيما أطلق عليه هيجن التجديد أو الاستحداث في مجال تكنولوجيا الإنتاج.

وقد اتفق كل من ماكلياند وهيجن على أن الشخصية الإبداعية تتميز بتوافر الحاجة الشديدة إلى الإنجاز والقوة والاستغلال والنظام والانتظام... الخ (**).

لقد تخلى كلا من العالمين عن البعدين التاريخي والبنائي ووصل بهم الأمر إلى طبع آراء ومفاهيم فيبر بطابع فرويدي، وخاصة بعدما أكد "جون كينكل" "Kunckel" أن البناء الاجتماعي المعاصر على عكس البناء الاجتماعي الذي شهدته مجتمعات مغلقة في التقدم لم يعد هو القوة الأساسية المحددة للقيم والشخصية.

أما "دانيال ليرنر"، فيرى أن التغيرات الأساسية للتنمية هي التحضر والتعليم والمشاركة السياسية على اعتبار أن المجتمعات الحديثة قد حققت شوطا بعيدا في سلم هذه الخصائص، عكس المجتمعات التقليدية التي لم تحقق سوى درجة ضعيفة، وقد أوضح ليرنر أن المجتمعات الحديثة لديها ما أسماه الحساسية الدينامية أو التعاطف مع الآخرين، وأكد أن المجتمعات التقليدية يمكن لها أن تحقق قيمتها بواسطة اكتساب هذه الناحية، وضرورة إيجاد حكومات ديموقراطية على النمط الغربي كمطلب ضروري من متطلبات التنمية في الدول

(1) كمال التابعي، مرجع سابق، ص 130

(**) للمزيد من الإطلاع على الخصائص السيكولوجية لهذا الاتجاه، الرجوع إلى محمد نبيل جامع، التنمية في خدمة

الأمن القومي، مرجع سابق، ص ص 51-52

النامية. هذا فضلا أن لينر قد كشف حقيقة هامة مفادها أن هناك تأثيرات تبادلية بين القيم والتنمية، وتتمثل هذه التأثيرات في أن التحديث يلعب دورا هاما في تغيير القيم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن التنمية تؤثر على القيم، حيث أن القيم تعجل بالتنمية وتكون سندا لها أو تكون عائقا من عوائق التنمية.

والواقع أن نظرية لينر تعاني من غموض سيكولوجي فضلا عن النقائص والثغرات التي يعاني منها اتجاه النموذج المثالي، وهي افتقادها للمنظور التاريخي والثقافي والاعتماد على اقتراحات تطويرية.

ويذهب "ميرون فاينر" إلى أن نقطة البدء في التنمية ليست هي طبيعة المجتمع بل طبيعة الأفراد، لذلك فالإتجاه السيكولوجي يرى أن تغيير القيم والاتجاهات لدى الأفراد يعد من المتطلبات الرئيسية لخلق مجتمع حديث.

ومع هذا فإن هؤلاء العلماء وغيرهم ممن ينتمون إلى هذا الإتجاه لا يتفقون حول الكيفية التي من خلالها يمكن تغيير قيم واتجاهات الأفراد، كذلك فإنهم لا يتساءلون عن ماهية التنمية؟ أو ما الذي يحدث من خلالها؟ ولكنهم يتساءلون فقط عن الأسباب التي تحدث التنمية؟ كما انطلق هذا الإتجاه من فروض ضيقة النطاق - فروض سيكولوجية- وتجاهلوا النزعة البنائية التاريخية في تفسيرهم لقضية التنمية ومعوقاتهما، وأغفلوا النسبية الثقافية والتغير بين المجتمعات، بالإضافة إلى التحيز إلى النموذج الغربي و الخصائص السيكولوجية والقيم والاتجاهات التي يتسم بها الشخص العصري، والتي تعكس خصائص الشخصية الغربية (1).

وعلى الرغم من سهام النقد التي صوبت للإتجاه السيكولوجي فإننا لا نستطيع أن ننكر أهمية المتغيرات السيكولوجية في التنمية ولكن من الضروري عند وضع الخطط الإنمائية مراعاة التكامل بين المتغيرات السيكولوجية والسوسيولوجية والاقتصادية والسياسية والخصوصية التاريخية البنائية للمجتمع المراد تنميته (2).

2-2-4- الإتجاه التطوري المحدث: يتجه أصحاب هذا الإتجاه إلى تجنب ربط

التاريخ بأهداف معينة حتمية في محاولة لتقديم ضمان للاستقرار في مواقف تتسم بتغيرات سريعة واضحة تؤدي إلى تفكك وصراعات مختلفة، إضافة إلى أن هذه النظريات التطورية الحديثة تحاول توسيع نطاق اهتمامها لتشمل التاريخ الإنساني بأكمله، ومن أبرز ممثلي هذه

(1) كما التابعي، مرجع سابق، ص112 وص ص 124-127

(2) علي الكاشف، مرجع سابق، ص63

النظريات " تالكوت بارسونز " T.Parsons و "إزنشتات" Eisenstadt و "والت روستو" Rostow⁽¹⁾ هذا الأخير الذي قدم نظرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" وصفها بالشمولية والواقعية، وتمثل كما يقول بديلا عن نظرية ماركس في تطور المجتمعات، وتؤكد في نفس الوقت على أن المجتمع لا يتجه نحو الاشتراكية وإنما نحو الاستهلاك الوفير (يلاحظ مصداقية هذا الطرح لحد الآن)⁽²⁾، وحتى يتطور المجتمع يجب أن يمر بخمس مراحل أساسية:

- المرحلة الأولى (المجتمع التقليدي): أشار روستو إلى المجتمع التقليدي من الزاوية التاريخية جميع العالم السابق على نيوتن، والتي لم تتأثر بمقدرة الإنسان الجديدة لاستغلال محيطه في سبيل نفعه الاقتصادي⁽³⁾ بسبب عدم القدرة على تطبيق التكنولوجيا نتيجة للتخلف العلمي والفني، ويقوم في هذه المرحلة الإنتاج على العلوم والفنون القديمة، وترتفع نسبة الأفراد الذين يعملون بالزراعة وليس لديهم مدخرات وتنتشر بينهم الأمية والقدرة ولا يستخدمون التكنولوجيا وأهم تنظيماها الاجتماعية الأسرة والعشيرة⁽⁴⁾.

- المرحلة الثانية (مرحلة التهيؤ للانطلاق): وفيها يتجه المجتمع إلى دخول مرحلة انتقالية متجاوزا حالته التقليدية حيث لا بد من توافر ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية، وفيها يشهد المجتمع عدة أمور منها انتشار التعليم بين طبقات محدودة من المجتمع، وظهور مجموعة من الأفراد يتسمون بروح الإقدام، يعبئون المدخرات و يقيمون المشروعات، كما تتميز هذه المرحلة بظهور البنوك والمؤسسات وزيادة حجم التجارة الداخلية والخارجية، إلا أن هذا النشاط يكون بطيئا نتيجة سيادة الروح التعليمية القديمة وانتشار القيم والنظم المعوقة، أما الشرط اللازم للانطلاق فليزيم روستو أن تتغير اتجاهات الأفراد نحو الإنجاب وزيادة النشاط الاقتصادي وتقييم الأفراد يكون طبقا لأعمالهم وليس لانتماءاتهم وطبقاتهم، لذلك يرى روستو أنه لا بد من مرور بعض الوقت لتحويل المجتمع التقليدي إلى مجتمع قادر على الإفادة من ثمرات العلم الحديث، لهذا فهي مرحلة انتقالية⁽⁵⁾.

(1) أندرو وبستر، مرجع سابق، ص 72

(2) محمد شفيق، التنمية والمتغيرات الاقتصادية (قراءات في علم الاجتماع الاقتصادي)، الإسكندرية: المكتب الجامعي

الحديث، ب ت، ص 38

(3) مريم أحمد مصطفى وإحسان حفطي، مرجع سابق، ص 25

(4) جهينة سلطان العيسى وآخرون، مرجع سابق، ص 86

(5) مريم أحمد مصطفى وإحسان حفطي، مرجع سابق، ص 26

- المرحلة الثالثة (الانطلاق): وهي الفترة التي تتلو زوال العقبات التي تعترض سبيل النمو المستمر ويصبح التقدم هو الأمر الطبيعي للمجتمع وتعد التكنولوجيا الحافز الأساسي للانطلاق^(*)، و يحدث دافع قوي يأخذ شكل الثورة السياسية، حيث أن الجماعات السياسية الجديدة تقدم مجموعات اقتصادية عازمة على معدلات مرتفعة في الاقتصاد الصناعي فيؤثر ذلك في البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي القائم وترتفع نسبة الادخار وتلعب التكنولوجيا الدور الحاسم في الانطلاق⁽¹⁾، كما تسود الفلاحة التجارية وارتفاع في نسبة الإنتاج^(**).

المرحلة الرابعة (مرحلة الاتجاه نحو النضج)⁽²⁾: ويؤكد فيها المجتمع قدرته على الحركة خارج نطاق الصناعات الأصلية التي دفعته للانطلاق، بحيث يستطيع أن ينتج أي شيء يرغب فيه، وتتميز هذه المرحلة بانتشار طرق ووسائل الإنتاج الحديثة ويوجه المجتمع نسبة من دخله إلى الاستثمار^(***) ويتمكن الاقتصاد القومي من تثبيت أقدامه في المجال الدولي وباقترب المجتمع من مرحلة النضج تحدث تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية، وتنخفض نسبة العاملين بالزراعة.

هذا ويعتبر روستو أن المراحل الأربع السابقة هي مقدمة تمهيدية..

المرحلة الخامسة (مرحلة الاستهلاك الوفير): آخر المراحل التي تعرض لها روستو، حيث تتجه فيها قطاعات الاقتصاد الرئيسية إلى إنتاج البضائع والخدمات الاستهلاكية الثابتة ويرتفع متوسط الدخل الفردي وتزداد نسبة سكان المناطق الحضرية ويتجه المجتمع نحو الرفاهية الاجتماعية والتضامن الاجتماعي.

بعد عرض المراحل التنموية عند روستو يمكننا أن نلخص التحديث عنده فيما يلي:

- عملية مرحلية وهي واحدة في كل المجتمعات، وهو بذلك يضع النظرية خارج التطور التاريخي.

(*) كما حدث في ألمانيا سنة 1848 والهند بعد الاستقلال، واليابان 1867 والصين بعد الثورة.

(1) Modernization theory and the laws of social change, www.gsociology.icaap.org

(**) حدد روستو مرتبة النضج بستين عاما بعد مرحلة الانطلاق.

(2) علي الكاشف، مرجع سابق، ص 64

(***) حددها روستو من 10 إلى 20 %، كما أن الإنتاج لم يعد نتيجة الاحتياجات الاجتماعية فقط ولكن للحاجة إلى

رفع الأرباح لخدمة وتعزيز السوق الرأسمالية التنافسية، أنظر Modernization theory and the laws of social change, op.cit

- عملية متجانسة تقارب بين المجتمعات فيما بينها، وهي بالطبع تبرر الإمبريالية الثقافية.

- عملية أوربية أو أمركة، أي أن حضارة أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية تعتبر نماذج للتقدم يحاكيها كل متأخر عن الركب الحضاري.

- عملية غير معكوسة، أي بمعنى أنه عندما تحتك البلدان المتخلفة بالبلدان المتقدمة فإنها لا تستطيع مقاومة قوة وزخم التحديث وتبني العلاقات الرأسمالية.

- عملية تحويلية، إذ على المجتمعات المتخلفة أن تجتاز طرق التفكير التقليدية وتتبنى القيم الغربية⁽¹⁾.

وقد تعرضت نظرية "روستو" في التنمية لنقد كبير لعله في معظمه أنها ترى أن التنمية تتحقق من خلال مراحل محددة، مثل هذه النظريات لا تعتمد على ملاحظة المجتمعات الفعلية بل تعتمد على الخيال التاريخي وتأمل ملامح المراحل التطورية⁽²⁾، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذا التصور يشير إلى أن المجتمع الحديث هو نهاية المطاف^(*).

أما "بارسونز" فقد ذهب إلى أن العملية التطورية هي في حقيقتها زيادة (تدعيم) القدرة التكيفية للمجتمع، حيث أن هذه العملية تنشأ إما من داخل عملية الانتشار الثقافي أو من خلالها وذلك من خلال ثلاث عمليات وهي التباين والتكامل والتعميم (في نطاق النسق القيمي)، ويحدد ثلاث مستويات تطويرية تتيح كل منها وجود مجتمعات متنوعة ومختلفة:

- **المرحلة البدائية:** أين تتحكم التوجيهات الدينية في الوجود الاجتماعي ويقوم التنظيم الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية على أساس القرابة، ويأتي بعد ذلك النموذج المتقدم من هذه المرحلة ليشير إلى المجتمعات التي تشهد نسقا للتدرج الاجتماعي وتنظيم سياسي يقوم على وجود حدود إقليمية آمنة ومستقرة نسبيا، كما يرى بارسونز أن المجتمع البدائي يعتبر أكثر تقدما كلما تطور في كنفه تنظيما سياسيا يتوفر على قدر من التباين ويبدأ في التميز عن الوظائف الدينية.

- **المرحلة الوسيطة:** تمثل الكتابة العنصر الأساسي للتمييز بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات الوسيطة، وتضم أيضا نمطين فرعيين من المجتمعات: المجتمعات القديمة التي

(1) Modernization theory and the laws of social change, op-cit

(2) كمال التابعي، مرجع سابق، ص 139

(*) وهذا ما أشار إليه فوكويوما في مؤلفه الشهير "نهاية التاريخ" "the end of history and the last man"

تتميز بوجود تعليم حرفي محدود وخاضع لتنظيم وسيطرة الجماعات الدينية، إلا أن الدين يكون ذا طابع كوني يفتقد إلى الطابع السوسولوجي على غرار المجتمعات البدائية، ثم يليه النموذج المتقدم من المجتمعات القديمة وفيه نجد أفراد الطبقة العليا يتلقون التعليم ويكتسي الدين طابعا "ما فوق الطبيعي" ووجود تنظيم سياسي أكثر تشكلا ونظاما للتدرج الاجتماعي وتصبح الحدود السياسية والاجتماعية والثقافية أكثر تحديدا (*).

المرحلة الحديثة: يعتبر القانون العنصر الأساسي في تفرد المجتمعات الحديثة، وتظهر بوادر ظهور الحضارة التي قام عليها المجتمع الحديث، ويقصد بها المجتمعات الصناعية الحديثة.

ويستطرد بارسونز إلى أن المحركات التي تصل بين هذه المراحل تكمن في التطورات التي تطرأ على عناصر النسق القيمي، فالتحول من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية يتطلب تطورا في اللغة، أما التحول من المرحلة الوسيطة إلى المرحلة الأخيرة فإنه يتوقف على التحول الذي يطرأ على النسق القانوني (1).

والواقع أن الإسهام الذي قدمه بارسونز يعد إسهاما ضئيلا إن لم يكن عديم الفائدة على الرغم من المحاولات التي بذلها بعض تلاميذه بعده لتدعيم نظريته البالغة التجريد بأساليب إحصائية مختلفة (2).

مما سبق يمكن القول أن هذه النظريات تشترك في عدة مقولات أساسية:

- أن المجتمعات المتخلفة تسعى إلى تحقيق التقدم بواسطة عملية التنمية.
- أن عملية التنمية لن تتحقق إلا بالقضاء على المعوقات الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والنفسية الموروثة من البناءات الاجتماعية التقليدية.

() *يرى بارسونز أن هناك عموميتان تطورتان كانتا السبب في انهيار المرحلة البدائية هما: ظهور نسق الشرعية الثقافية ونسق التدرج الاجتماعي، كما توجد أربع عموميات تطويرية تؤدي إلى ظهور المجتمع الحديث وهي: ظهور نسق النقود والأسواق، ظهور البيروقراطية، ظهور النسق القانوني وظهور الهيئات الديمقراطية وذلك وفقا لمحددات التطور (التباين، التكامل، التعميم) والتي أطلق عليها "دائرة التطور" ووفقا لها يميز بارسونز بين ثلاثة مستويات للتطور، أنظر مصطفى زايد، مرجع سابق، ص 137-139

(1) كمال التابعي، مرجع سابق، ص 139 وزمام نور الدين: القوى السياسية والتنمية (دراسة في سوسولوجية العالم

الثالث)، الجزائر: دار الكتاب العربي، 2003، ص 83-85

(2) أماني عزت طولان، مرجع سابق، ص 46-47

- بالوقوف على معوقات التنمية تظهر عمليات جديدة..تولد ويكون من شأنها تحريك المجتمع في الاتجاه إلى التنمية المطلوبة.
- يتلو هذه الخطوة إعادة التنظيم الاجتماعي وتعبئة وتنسيق وهندسة الموارد البشرية والمادية في المجتمع.
- تقع هذه العملية على كاهل الصفة في المجتمع.
- تذهب هذه النظريات إلى أنه يمكن للدول المتخلفة نقل تجارب الدول المتقدمة دون إنكار لعدم تكرار التجربة.
- تعتبر هذه النظريات أن المجتمعات المتخلفة أنساقا مغلقة والمناسبة الوحيدة لانفتاحها تختص بتلقي المعونات الاقتصادية والتكنولوجية من الدول المتقدمة لكي تتحقق التنمية (1).

يتبين من العرض السابق، أن البديل الرأسمالي يرى بوجه عام، أن التنمية هي عبارة عن عملية نقل لنماذج المجتمعات الغربية إلى المجتمعات النامية، تلك النماذج المتضمنة في نقل التكنولوجيا، والأنظمة الاقتصادية الاجتماعية المؤسسية أي (التغريب)، وفي ذلك طمس للاختلافات الأيديولوجية بين المجتمعات والاعتماد على الحتمية التكنولوجية في التطور متجاهلة تباين الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، كما انشغلت النظريات التحديثية عن الكشف عن أوجه الاختلاف بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة بدلا من الكشف عن أوجه التشابه بينهما ودون أن تتعمق في تحليل الأسباب التي أدت إلى التقليدية، متجاهلة دور الاستعمار في ذلك، فهي تعجز عن فهم جوهر التقليدية ناهيك عن كيفية تحديثها، لذا تطلب من المجتمعات النامية أن تتبع مراحل تطور المجتمعات المتقدمة، أي أنها تنفي أية تنمية بديلة تقوم بها المجتمعات النامية الأمر الذي يبقي المجتمعات التقليدية في ديمومة التبعية (2).

إن تقييم ونقد النظريات الاجتماعية في التنمية يطرح لنا ضرورة الاهتمام بقضية مدى قدرتها على التفسير والتنبؤ والتحكم في حالة تطبيقها؟ وتثير الإجابة عن هذه القضية التي طرحها "كارل مانهايم" "karl Mannhhaim" حينما ذهب إلى أن كل النظريات الاجتماعية

(1) علي الكاشف، مرجع سابق، ص ص 90-91

(2) محمد الدقس: التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، عمان (الأردن): دار مجدلاوي، ط1، 1987، ص37

هي نتاج إيديولوجي أولاً وأخيراً، وأن كل إيديولوجية تخدم عن وعي أو غير وعي مؤسسي هذه الإيديولوجية أو من ينشرونها، ويمكن ملاحظة ذلك فيما يلي:

- اعتبار التخلف حالة متأصلة في المجتمعات المتخلفة.
- إن السير في طريق التنمية يقتضي الأخذ بنفس الأسلوب الذي اتبعته الدول المتقدمة في تحقيق تقدمها.
- إغفال متعمد لدور الاستعمار التاريخي في قصور التنمية في المجتمعات المتخلفة.
- عجز هذه النظريات عن تقديم تفسير ملائم لعملية التغيير، وذلك لسيطرة نزعة التحيز العنصري لإيديولوجية توازنية محافظة تدعم مصالح الرأسمالية (1).
- أسست كغيرها من الاتجاهات أو الآراء لخدمة مصالح مجتمعات الغرب وإبقاء سيطرته على المجتمعات المتخلفة.
- تتجاهل الاتجاهات التحديثية الأعمال الرئيسية لمفكري العالم الثالث مثل فرانك وسمير أمين التي تجد مكانها المناسب في التراث الفكري المتعلق بالتنمية.
- عدم إدراك التخلف كظاهرة تاريخية (2).
- أن مفهوم النمو والتقدم الذي تستخدمه هذه النظريات لا يخرج عن كونه تجريداً إيديولوجياً لعالم الواقع المحدد الذي نعرفه تاريخياً وكمعاصرين.
- أن سمات التقدم التي فصلتها هذه النظريات تنطبق على المجتمعات الغربية بيد أن كل مجتمع منها له ظروفه التاريخية، وتجربته الفريدة، ولم ينقل أي منهم تجربته عن الآخر.
- لم تتناول هذه النظريات دراسة المجتمعات المتخلفة أو المتقدمة ككل مترابط في الزمان والمكان، وكأن كل منهما قد نشأ في عزلة زمانية وسكانية في تيار التاريخ الإنساني (3).

ومع هذا فلا يمكننا إنكار الجوانب الإيجابية التي تتطوي عليها هذه الاتجاهات، والتي تعتبر من حوافز أو دعائم التي يجب توفرها لتحقيق التنمية بصفة عامة أو التنمية الاجتماعية بصفة خاصة، وهي:

(1) مريم أحمد مصطفى وإحسان حفطي، مرجع سابق، ص 18

(2) علي الكاشف، مرجع سابق، ص 92

(3) علي الكاشف، مرجع سابق، ص 91

- الكشف عن أهمية البعد الاقتصادي في التنمية حيث أن التغيرات الاقتصادية تترك بصماتها على مختلف مكونات البناء الاجتماعي.
- الكشف عن أهمية البعد التكنولوجي في زيادة الإنتاجية.
- الكشف عن أهمية الإطار الاجتماعي والثقافي والمتطلبات السيكولوجية في التنمية، لأن نجاح هذه الأخيرة لا يتوقف على الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية، بل لابد أن يتوافر إلى جانب هذه الأبعاد الإطار الاجتماعي والثقافي الذي يكفل توفير التنظيم الاجتماعي الذي يدعم التنمية (1).

2-3- الاتجاه الراديكالي:

تمهيد: تستند أفكاره وتحليلاته الأساسية إلى الإسهامات الماركسية، حيث قدم "ماركس" تصورا عاما لتطور المجتمعات ونظرية في التغيير الاجتماعي، استطاع من خلالها تفسير النظم السياسية والاجتماعية بإرجاعها إلى الظروف المادية للحياة (2).

ولقد عالج ماركس التنمية في معرض تحليله للدور الذي تلعبه العوامل المادية في تشكيل الوجود الاجتماعي، وقد رفض النزعة التاريخية المستندة إلى تفسير مثالي لمحتوى العملية الاجتماعية مؤكدا أن الأحداث الحاسمة تتم في مجال العلاقات الاجتماعية لا في مجال الأفكار (3).

كما شكلت تحليلاته القليلة عن المجتمعات غير الغربية عن مدى تأثير الرأسمالية على البنى الاجتماعية للدول المتخلفة والدور الثوري ذي الطبيعة المزدوجة الذي تمارسه من

(1) كمال التابعي، مرجع سابق، ص 167-168

(2) نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص ص 73-77

(3) السيد الحسيني، مرجع سابق، ص 20

خلال عمليات التحطيم والتجديد، (التحطيم لدعائم المجتمع الآسيوي القديم والتجديد بوضعها الأسس الحقيقية لمجتمع حديث)، حيث عبر ماركس عن الأثر التقدمي للتوسع الرأسمالي للمجتمعات غير الرأسمالية ودوره في تنمية الرأسمالية الصناعية الأكثر إنتاجاً في هذه المناطق، وهو ما حاول لينين توضيحه في دراسته عن الإمبريالية، أي أن الرأسمالية تساعد - بالرغم من طابع السلب والاستغلال الذي تمارسه على تلك المجتمعات- في إيجاد مجتمع جديد أكثر إنتاجية يقوم على أنقاض المجتمع السابق للرأسمالية القديم، بالإضافة إلى ذلك فإن الثورة التي سنتسناها البروليتاريا في المراكز الرأسمالية المتقدمة ستعمل على تحفيز نظيرتها في البلدان المتخلفة والتي لا تزال في طور النضج (1).

واستناداً إلى مناقشاته حول البناء الفوقي والتحتي وقوانين التطور الاجتماعي والدور الذي تلعبه علاقات الإنتاج، حدد ماركس خمس مراحل لتطور ونمو المجتمعات. مرحلة الإنتاج البدائي، مرحلة العبودية، مرحلة الإقطاع، مرحلة الرأسمالية، مرحلة الاشتراكية، وأن التنمية عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية من خلال مفاهيم الصراع والعوامل الاقتصادية والمراحل التاريخية الطبقية، إذ وبناءاً على منطلقات المادية التاريخية يحدث التغيير الاجتماعي (التنمية) كنتيجة للصراع الطبقي (2). ومن أهم الاتجاهات أو المدارس التي انبثقت أو تأسست على دعائم الاتجاه الراديكالي نذكر مدرسة التبعية والاتجاه الماركسي الجديد.

2-3-1- التبعية: مفهوم التبعية بدأ يتبلور منذ أواسط ستينات القرن العشرين لدى بعض مفكري أمريكا اللاتينية كرد فعل على نظريات التحديث التي ترى أن جوهر التنمية يكمن في الانتقال من المجتمع التقليدي المتخلف إلى المجتمع الحديث المتقدم وأزمة الماركسية في فهم البناءات الاجتماعية والسياسية للمجتمعات المتخلفة (3). وتجدر الإشارة هنا حول مدرسة التبعية هي غياب نظرية موحدة وشاملة يمكن أن يطلق عليها اسم نظرية التبعية، إذ لا تتعدى كونها أطروحات ومقولات نظرية متناثرة (4)،

(1) أندرو وبستر، مرجع سابق، ص 112 والسيد الحسيني، مرجع سابق، ص 95 و ص 43

(2) إسماعيل قيرة وعلي غربي، في سوسيولوجية التنمية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص

ص 17-18

(3) جهينة سلطان العيس وآخرون، مرجع سابق، ص 127

(4) عبد الخالق عبد الله، التبعية والتبعية السياسية، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986،

ولقد ظهرت التبعية كرد فعل لأزمة الماركسية في فهم البناء الاجتماعي و السياسي لمجتمعات العالم الثالث⁽¹⁾، وجوهر هذه النظرية أنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل دراسة مجتمعات العالم المتخلف بمعزل عن تطور المجتمعات الغربية ذاتها حيث أنه من الضروري النظر إلى العالم بوصفه نسقا أو نظاما واحدا⁽²⁾.

يستخدم منظرو التبعية مصطلح المركز (centre) للدلالة على البلدان الرأسمالية المهيمنة ومصطلح الأطراف أو (المحيط، الهامش، التخوم) periphery للدلالة على البلاد المتخلفة⁽³⁾.

كما تهض التبعية على مجموعة من القضايا، إلا أن القضية الأساسية التي تقوم عليها هذه النظرية هي التحليل الكلي لعملية تطور المجتمع وتقديم رؤية نظرية تاريخية تبرز خصوصية المجتمعات التابعة وكذلك خصوصية التطور الذي مرت به، وأهم تلك القضايا هي:

- تتخذ من فكرة النسق العالمي نقطة بداية تحاول بعدها الكشف عن موقع الدول المتخلفة داخله، كما تهتم بالبناء الاجتماعي باعتباره بناء متخلفا تابعا ومحكوما بنمط معين لتقسيم العمل الدولي.

- التخلف الاقتصادي لبلدان العالم النامي يرتبط بعملية التوسع والنهب الاستعماري والهيمنة الإمبريالية، والذي بدأ عندما طورت الشعوب الغربية علاقات تجارية مع البلاد النامية ثم انظم إليها شيئا فشيئا بقية العالم في نظام عالمي للتبادل غير أنه غير متكافئ نتيجة وجود علاقات قوى غير متوازنة تكون فيها مجموعة من الشعوب - وهي المتقدمة بالطبع- قادرة على تحقيق مكاسب تجارية تحرز من خلالها تفوقا على الآخرين في مختلف المجالات⁽⁴⁾.

- التبعية ليست مجرد انعكاس للعوامل الخارجية، وإنما لعوامل داخلية أيضا، حيث يمكن اعتبار البناءات الاجتماعية والاقتصادية في المرتبة الثانية من حيث أهميتها في

(1) أحمد زايد، البناء السياسي في الريف المصري (تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة)، القاهرة: دار المعارف، ط1، 1981، ص 163

(2) أماني عزت طولان، القرية بين التقليدية والحداثة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995، ص 60

(3) جهينة سلطان العيسى وآخرون، مرجع سابق، ص128

(4) ديفيد هاريسون، علم اجتماع التنمية والتحديث، ترجمة محمد عيسى برهوم، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1،

تفسير التبعية والتخلف لما تتميز به من تناقضات داخلية وتخلف بناء تحتي وتوجه قطاع الإنتاج نحو تصدير المواد الأولية في مقابل الاعتماد الخارجي على توفير احتياجاتها، كل هذه العوامل شكلت عقبة في تنمية هذه البلاد النامية وتعميق الهوة بينها وبين الدول المتقدمة (1).

- حالة التبعية التي تعيشها بلدان العالم المتخلف لا تعني بالضرورة عدم النمو، فالتبعية والنمو ليسا طرفي نقيض، ولكن يمكن لهذه الدول أن تحقق بعض النمو الاقتصادي، وهذا فقط عندما تنهار أو تضعف علاقاتها مع المراكز الرأسمالية، أي أن هذا النمو يظل نموا تبعويا (dependant development).

- يرفض كتاب التبعية نمط الإنتاج الرأسمالي واشتقاقاته الرأسمالية والحضارية كمخرج وكحل لتخلف دول الأطراف، حيث ترى عدم تطابق مصالح دول الهامش والاستثمارات الأجنبية والمساعدات المادية والتنظيمية التي تصدر إلى دول الأطراف، بل على العكس فهي مضرّة ومعطلة لأي نمو ذاتي وتتسبب في ترسيخ واقع التبعية ثم التخلف، وبالتالي حالات عدم الاستقرار السياسي والانحطاط والتشتت (2).

- التخلف ليس مستأصلا في طبيعة المؤسسات الرأسمالية.

- القوى الخارجية تشكل العوامل الحاسمة المسببة للتخلف والمحددة للأبنية المحلية والإقليمية (3).

ومع هذا فالحقيقة التي يجب تأكيدها هنا هي أن التبعية ليست فقط نتيجة عامل خارجي ولكنها أيضا نتيجة عامل داخلي، إذ أن الدول المتخلفة ساهمت في تشكيل النظام الدولي، وإغفال هذه الحقيقة البنائية يعني تجاهلا للطابع الديالكتيكي الذي يميز العلاقات الاقتصادية والسياسية التاريخية والمعاصرة التي ربطت الدول المتقدمة بالدول المتخلفة، كما يعني تجميدا للواقع التاريخي (4).

وفي هذا الصدد ذكر "السيد الحسيني" أن الاهتمام بدراسة المؤثرات الخارجية تلعب دورا لا يمكن إغفاله أو تجاهله، فإذا كان النظام الدولي قد لعب دورا في تحديد طابع

(1) نفس المرجع، ص ص 142-143

(2) عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص 55

(3) علي غربي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 137-138

(4) السيد الحسيني، مرجع سابق، ص ص 133-134

وأسلوب التنمية في دول المجتمعات المتخلفة، فإن هذه الدول قد لعبت أيضا ولا تزال دورا في تشكيل النظام الدولي (1).

لذلك ترى التبعية أنه لا يمكن أن نتوقع أن يقدم لنا أصحاب الاتجاه الانتشاري أية سياسة فعالة تتناول مشكلات التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي، فالانتشار لا يؤدي إلى تغير في البناء الاجتماعي بقدر ما تؤدي التحويلات التي تطرأ على البناء الاجتماعي ذاته إلى انتشار فعال، ويؤكد على أن نمو المناطق المتخلفة من العالم متوقف على تغير البناء الاجتماعي العالمي على المستويات الثلاث العالمي والإقليمي والمحلي (2).

كما يرى أنصار التبعية أن الطريقة الوحيدة لإيقاف استغلال الفائض الاقتصادي لدول العالم الثالث وإنهاء وضعية التبعية هي قطع سلسلة التبعية التي ينتقل بها هذا الفائض، والقضاء على هيمنة الفئات المحلية المرتبطة بالنظام الرأسمالي العالمي والتي تعمل كوكلاء له، وأن من يستطيع القيام بذلك هم الطبقة العاملة الزراعية والصناعية في البلاد المتخلفة عن طريق الثورة، كما يجب تطوير سياسة للتضامن الدولي بين هذه البلدان وبناء قاعدة صناعية مستقلة (3)، كذلك نجد سمير أمين يرى أن الخروج من التبعية يبدأ من أطراف النظام لا من مركزه بسبب التطور اللامتكافئ في المجموعتين اللتين يتكون منهما النظام العالمي (4).

وبالرغم من الرواج الذي نالته هذه المدرسة وخاصة بين مفكري العالم الثالث في تفسيرها لمعوقات التنمية في البلدان المتخلفة ورسمها لطريق التخلص من التخلف، إلا أنها وبعد فترة من الزمن قوبلت بانتقادات عديدة منها:

- العوامل التي تعتبرها ضرورية لتنمية المجتمعات المتخلفة هي نفسها العوامل التي تسببت في تخلف هذه المجتمعات (5).
- الاهتمام بالعلاقات الاقتصادية وإهمال العلاقات الاجتماعية (6).

(1) أماني عزت طولان: مرجع سابق، ص 56

(2) عبد الرحيم تمام أبو كريشة، مرجع سابق، ص 81، أنظر كذلك من ص 80-81 لمزيد من التوضيح.

(3) أندرو ويسترن، مرجع سابق، ص 264-266

(4) جهينة سلطان العيسى، مرجع سابق، ص 130

(5) أحمد زايد، مرجع سابق، ص 162

(6) نفس المرجع، ص 197-198

- ركزت التبعية على مفهوم النسق العالمي كوحدة للتحليل وأهملت الأنساق الصغرى مما ترتب عليه صعوبة فهم الديناميات الداخلية للمجتمع التابع، بالإضافة إلى المبالغة في الاهتمام بالعلاقات الاقتصادية وإهمال العلاقات الاجتماعية والثقافية (1).

2-3-2- الاتجاه الماركسي الجديد: طور الماركسيون المحدثون آراء ماركس بما يتسق إلى حد ما مع الواقع الفعلي لطبيعة المجتمعات المتخلفة والظروف التاريخية التي مرت بها، وكذلك الظروف الدولية الجديدة التي شهدتها القرن العشرين. ويؤكدون على ضرورة فهم العالم باعتباره وحدة متكاملة، هذا فضلا عن الخصوصية التاريخية والثقافية للبناء الاجتماعي، وعلى التنمية أن تحقق أهدافا قومية تتبع أساسا من الظروف التاريخية للبلدان النامية (2)، أي يتناول الظاهرة في ضوء النظام الدولي الشامل عن طريق تحليل بنائي تاريخي للعلاقات المعقدة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة التاريخية والمعاصرة والتي أسهمت في تشكيل النظام الدولي الجديد، وهو بذلك مخالف للنموذج الماركسي الذي تحتل فيه طبقة البلوريتاليا المركز الرئيسي من حيث اهتمامها بالأفراد والجماعات وتأكيدا على ضرورة التحول الذاتي (3). كما يؤكد هذا الاتجاه على ضرورة أن تكون الدراسة في ضوء إطار نظري عالمي يقوم على وجود اقتصاد دولي متحد موضوعيا وذي طابع اجتماعي، فالتناقض الأساسي القائم اليوم في رأيهم هو ذلك الذي ينشأ بين الإمبريالية والدول المتخلفة (4).

وتكاد تكون الإمبريالية (الاستعمار الجديد) الاهتمام الأساسي للماركسيين المحدثين المعنيين بدراسة التخلف أو معوقات التنمية. ومع أن الجانب الاقتصادي للإمبريالية يعد جانبا أساسيا ومحوريا، إلا أن لها جوانب سياسية وأيديولوجية وثقافية لا تقل عن الجانب الاقتصادي أهمية وخطورة، ذلك أن أحد الأهداف الرئيسية للاستعمار الجديد هي المحافظة على العلاقات الاقتصادية التي كانت وما تزال قائمة بين الإمبريالية والدول المتخلفة، وتشجيع هذه الدول على إتباع الطريق الرأسمالي في التنمية والاكتفاء بإجراء تعديلات طفيفة في البناء الاقتصادي القائم في هذه الدول، وهذا من شأنه أن يجعل من الدول المتخلفة

(1) أماني عزت طولان، مرجع سابق، ص 67

(2) السيد الحسيني، مرجع سابق 95-96

(3) السيد الحسيني، مرجع سابق، ص 113 و ص ص 95-96

(4) أماني عزت طولان، مرجع سابق، ص 29

مناطق منتجة للمواد الخام اللازمة للصناعة الغربية، وأن تظل بعد ذلك سوقا للسلع الغربية الصناعية (*).

كذلك فإن الاستثمارات الأجنبية في الدول المتخلفة تكون موجهة أساسا نحو هدف محدد هو الإبقاء على هذه الدول كمصدر للمواد الأولية وعدم إدخال صناعات جديدة تسهم في التنمية الاقتصادية، بالإضافة أن القروض التي تمنح إلى هذه الدول تخصص في مجالات غير إنتاجية (كالطرق والموانئ والمطارات والمستشفيات)، كما أن هذه القروض تكون ذات فوائد عالية وذات شروط قاسية، فضلا عن ذلك نجد تفاوتاً بين أسعار صادرات الدول المتخلفة من المواد الأولية و وارداتها من السلع المصنعة من الدول المتقدمة (1).

من أهم المنظرين في هذا الاتجاه نجد "أندر جوندرفرانك" الذي يرى أن سبب إعاقة التنمية في دول العالم المتخلف و تقدم العالم الأول هو الاستعمار فقد ذكر في مؤلفه " البرجوازية الرثة والتطور الرث " أنه من الصعب فهم التخلف في مجتمعات غير مستقلة مثل مجتمعات أمريكا اللاتينية إذا لم يطرح هذا التخلف تاريخياً نتيجة لسياسة البرجوازية.

ولقد ذهب فرانك إلى أن تاريخ العالم ما هو إلا تاريخ واحد ومن ثمة فإن التنمية والتخلف وجهان لعملة واحدة من حيث أنها نتاج التوسع الرأسمالي الذي تغلغل في أعمال أكثر القطاعات انعزالاً في المجتمعات المتخلفة.

بهذا يرى أن التخلف المعاصر يمثل نتاجاً للعلاقات الاقتصادية التاريخية بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة، أي أن التبعية التي تعيشها الدول المتخلفة هي النتيجة الحتمية لتوغل النظام الرأسمالي بين هذه المناطق. ويستعين فرانك في تحليله لهذه العلاقة الإرتباطية بثنائية (مركز - تابع)، حيث يرى أن المدينة في الدول المتخلفة نمت وتطورت بواسطة القوى الاستعمارية لتكون أداة السيطرة والاستغلال، كما أن علاقة المراكز بالتتابع تتمثل في امتصاص الأولى للفائض الاقتصادي وتحويله إلى المراكز العالمية (2).

وفي هذا الإطار انتقد "بول باران" النظريات المحافظة في إغفالها المتعمد للواقع التاريخي والتنوع والخصوصية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدان النامية (3)، وأكد أن

(*) أي ضرورة أن تكون الدراسة في ضوء إطار نظري عالمي يقوم على وجود اقتصاد دولي متحد موضوعياً وذو طابع اجتماعي، فالتناقض الأساسي القائم اليوم في رأيهم هو ذلك الذي ينشأ بين الإمبريالية والدول المتخلفة.

(1) السيد الحسيني، مرجع سابق، ص 97

(2) السيد الحسيني، مرجع سابق، ص 105-106

(3) أماني عزت طولان، مرجع سابق، ص 57

التخلف هو نتيجة اتصال البنية الاقتصادية للدول المتقدمة مع نظيراتها في الدول الأخرى، وهذا الاتصال أدى إلى تحلل بنى هذه الأخيرة واستنزاف فائضها الاقتصادي^(*) بواسطة الرساميل الأجنبية⁽¹⁾.

كما ذهب باران إلى أن الطبقات الحاكمة في الغرب لديها مصالح خاصة في استمرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة في الدول النامية، والقضاء على التخلف وتحقيق التنمية يستلزم رفض الأسلوب التدريجي كوسيلة للتنمية، فالتنمية عملية ثورية وليست تطويرية⁽²⁾.

في حين يرى "شارل بتلهام" أن ظاهرة التخلف في البلاد النامية ترتبط بعدة عوامل منها التبعية والاستغلال والتجميد وضرورة إبراز دور الاستعمار والإمبريالية ومالها من تأثير سياسي وتجميد للنمو الاقتصادي في البلاد النامية، وأبرز دور الصناعة والزراعة في إنجاز عملية التنمية وتطوير عملية التصنيع طبقاً للموارد المحلية مع ضرورة تصفية المصالح الرأسمالية والطبقات الطفيلية وسيطرة الدولة على المشاركة الجماهيرية الإيجابية⁽³⁾.

من أهم الانتقادات التي وجهت إلى مدرسة التبعية نزعتها الاقتصادية كما أن مصطلحي المركز والأطراف يشيران إلى أن الدول المتخلفة أو النامية تقوم بوظائف اقتصادية محددة في نظام تقسيم العمل الدولي⁽⁴⁾.

ومن بين الانتقادات التي وجهت إلى هذه المدرسة هي أنها صورت البلدان المتخلفة بأنها ساكنة، وبما أن الفائض يتم من هذه البلدان فإن التنمية المحلية غير ممكنة، كما يعاب عليها غموض مفاهيمها وتعطي وزناً كبيراً للعوامل الخارجية وترى وأن العوامل الداخلية لها دور ثانوي في تكريس بنية التخلف في حين لا يمكن إنكار الترابط الجدلي بين العوامل الداخلية والخارجية، إذ هناك حالات تكون العوامل الخارجية دوراً في إعاقة التنمية، كما أنه

(*) الفائض الاقتصادي: يعرفه باران بأنه الفرق بين مردود المجتمع الحقيقي الحالي والاستهلاك الحقيقي الحالي أي في فترة واحدة في الفهم الأنثروبولوجي لتحديد الاستهلاك حسب الحاجات الاقتصادية للإنسان المستهلك، لكن بعد تطور المجتمع والإنتاج الرأسمالي لارتباط الحاجة بالطبيعة البشرية، و لكن حسب فعالية البناء الإنتاجي وهذه هي النقطة التي سببها تغلغل الاستعمار في الاقتصاد التقليدي أمانى عزت طولان، مرجع سابق، ص 61

(1) إسماعيل قبيرة وعلي غربي، مرجع سابق، ص ص 23-24

(2) عبد الرحيم تمام أبو كريشة، مرجع سابق، ص 200

(3) أمانى عزت طولان، مرجع سابق، ص ص 57-58

(4) جهينة سلطان العيسى، مرجع سابق، ص 131

هناك حالات يكون التخلف متيجة عوامل داخلية. وترى أن الحل الوحيد للخروج من التخلف هو فك الارتباط بالنظام الرأسمالي وتطبيق النهج الاشتراكي⁽¹⁾.

2-4- تقييم ونقد الاتجاهات النظرية للتنمية:

يرى سعد إبراهيم أن أهم أوجه القصور في هذه النظريات، أنها لا تفسر تخلف البلاد المتخلفة كنتيجة حتمية للنظام الإمبريالي الحديث الذي ساعد العالم وما يزال بأشكال ودرجات مختلفة، ويعلل هذا القصور المنهجي في نظريات التنمية الغربية إلى التمرکز الحضاري الغربي نحو الذات وإلى غياب النظرة التكاملية الشاملة، كما ينقد الفروض التحتية لنظريات التنمية الغربية التي تزعم أن الدول المتخلفة ستحقق التقدم بمجرد انتهائها من إزاحة المعوقات الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية الموروثة من أبنية المجتمع التقليدي، إن النقد الأساسي لمثل هذه الفروض هو النظرة الجزئية والتخلف ظاهرة متعددة الجوانب^(*).

ويرى فرانك "frank" أن هذه الاتجاهات تعاني جميعاً من ضعف ظاهر يتمثل في افتقادها لكل من الصدق الإمبريقي والكفاءة النظرية والقدرة على توجيه سياسة فعالة تلائم تحقيق التنمية⁽²⁾.

(1) دبله عبد العالی، التجربة التنموية بين إشكالية التبعية والتخلف، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، القاهرة: قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، 1989، ص 63 و 87 و 91

(*) يقول "ميردال" حين وصف مشكلة المجتمعات النامية أنه ليس في تلك المجتمعات مشكلات اقتصادية أو مشكلات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، إنما هناك مشكلات معقدة يحتوي كل منها على جوانب سياسية واجتماعية واقتصادية ودينية، وما لا يفهم من يتصدى لهذه المشكلات من كل الجوانب فإن فهمه يظل ناقصاً وبالتالي تأتي حلوله ناقصة ومبتورة. عادل مختار الهواري، مرجع سابق، ص 152

(2) عبد الرحيم تمام أبو كريشة، مرجع سابق، ص 95

إن مثل هذه النظريات قد وقعت جميعا في شرك ما يطلق عليه "modeling" أو بناء النماذج، دون الاهتمام بدراسة إمكانية تطبيق الفكر على واقع مجتمعات معينة (1).
 أليس من الغريب أن الأيديولوجيين الغربيين عندما يريدون أن يبرهنوا على نجاح التنمية في بلد ما، فإنهم ينكبون على انتقاء المؤشرات المادية والجزئية للبرهان على ذلك، بينما تراهم عندما يفسرون التخلف، فإنهم يفرقون في البحث عن أسبابه وعوامله في الميادين النفسية والعرقية والمعنوية، مع إهمال الجوانب المادية أو إعطائها أقل درجة من الأهمية.
 وإذا كانت السياسات التنموية أو المبادئ التي أتت بها تلك الاتجاهات ترمي إلى حل مشاكل من نوع اقتصادي (على الغالب)، فمن الواضح أنها لم تكن اقتصادية فقط، ولا يمكن للفكرة القائلة بأن الاختيار الاقتصادي لا يخضع إلا لاعتبارات اقتصادية أن تكون سوى ضرب من الخيال، إذ أنه يتضح أكثر فأكثر أن انعكاسات هذا الاختيار وكذا جوانبه الثقافية لا تقل أهمية عن غيرها من الجوانب (2).

في المقابل نجد التناقض الصارخ الذي يظهر واضحا بين حقائق الواقع الذي لم يتغير كثيرا بالرغم من كل جهود التنمية التي بذلت لتغييره، وبين نظريات التخلف والتنمية التي أستاذ إليها علماء الاجتماع والاقتصاد وسلطات الدولة في البلدان التابعة لإحداث هذا التغيير. هذا الأمر أدى إلى اهتزاز الثقة ثم انعدامها في هذه النظريات وإلى مراجعتها في ضوء هذا الوضع الذي كشف عن عيوبها الخطيرة سواء في منهجها، أو في مضمونها، أو في العناصر الأساسية التي ركزت عليها واعتبرتها عناصر حاکمة في عملية التنمية، فأدت سيطرة نظريات التنمية الغربية على الفكر التنموي لفترة طويلة إلى توجيه الدراسات إلى نمط من التحليلات يعتمد على كونية نمط التحديث الغربي، وهذا قد أدى بالدراسات إلى الاهتمام بالنتائج النهائية لعملية التنمية أكثر من الاهتمام بالتنمية كعملية في حد ذاتها (3).

إن الظروف التي تعيشها الدول النامية الآن تختلف عن تلك الظروف التي مرت بها المجتمعات الصناعية سابقا، فبينما كان التصنيع سببا لعملية التحضر في الغرب نجد التحضر في الدول النامية يحدث بمعدل سريع دون أن يحدث تصنيع مقابل وقد ساهمت

(1) إحسان محمد حفطي ومريم أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص 37

(2) سفير ناجي، محاولات في التحليل الاجتماعي (التنمية والثقافة)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ج1، ب ت،

ص 192

(3) جهينة سلطان العيسى وآخرون، مرجع سابق، ص 40

هذه العملية في تشكيل البناء الاجتماعي لهذه الدول والذي يجب أن يأخذ في الاعتبار عند الإعداد لخطة تنموية في هذه الدول (1)، كما تميل هذه النظريات إلى حجب الدلالات السياسية والأيدولوجية للمساعدات الاقتصادية.

لذلك فإن محاولات الاستفادة في مجالات التنمية من الاستشارات الغربية واعتماد خططها للتنمية والتحديث لا يمكن أن تحقق التنمية المرجوة، لأن المستشار أو واضع خطة التنمية ينتمي إلى مجتمع يختلف في بنائه الفكري وواقعه وفي تحليلاته للأمور في المجتمع الذي تقدم له الاستشارة أو توضع له الخطة (2).

لقد لعب الاستعمار والرأسمالية دورا هاما إن لم يكن رئيسيا في الاستنزاف والاستغلال - القديم والمعاصر - بكافة صورته في الدول المستعمرة، وتجاهله يعتبر مجافاة للحقيقة والواقع ومحاولة للتشويه والتضليل، ولقد حاول الاستعمار الجديد أن يخلق صور ملتوية تمكنه من ربط الدول النامية بعجلة التنمية (3).

من الواضح أن هذه النظريات تؤكد أن البناء الاجتماعي - الاقتصادي - السياسي الذي تشكل خلال الفترة الاستعمارية يشكل العائق الرئيسي الذي يحول دون تنمية هذه الدول، والتسليم بهذه الفكرة لا يعيننا على فهم ديناميات وميكانيزمات التنمية في تلك الدول (4).

وإذا كان للدور الاستعماري أهمية يصعب تغافلها في تفسيرها للتخلف، إلا أن ذلك لا ينفى دور العوامل الداخلية المتعلقة بطبيعة النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وما يمكن أن تتضمنه العملية التنموية من أخطاء تتعلق بطبيعة استراتيجيات ونماذج تنموية مغايرة للواقع (5).

يمكننا أن نلخص أهم أوجه القصور لتلك الاتجاهات في النقاط التالية:

- إغفال دور الاستعمار في التخلف، والآن دور الإمبريالية.
- التحيز إلى النموذج الغربي في التحديث مع أنه هناك نماذج أخرى غير غربية مثل الصين واليابان وغيرها.

(1) نفس المرجع، ص 58

(2) محمد السويدي، مرجع سابق، ص 100

(3) مريم أحمد مصطفى وإحسان حفطي، مرجع سابق، ص 14

(4) السيد الحسيني، مرجع سابق، ص 123

(5) نفس المرجع، ص 15

- إغفال البعد التاريخي، لأن فهم ماضي وحاضر الظاهرة الاجتماعية يمكننا من تحديد المسار المستقبلي للظاهرة والتنبؤ بها.

- كما أن العديد من الاتجاهات لم تراعي البعد البنائي، أي حاولت تفسير الظاهرة بعيداً عن السياق الاجتماعي.

- كما أن هذه الاتجاهات لم تكن ديناميكية، حيث لم تكشف عن الكيفية التي يتحول بها المجتمع من متخلف إلى مجتمع يتسم بالحدثة بل اكتفت بتوضيح خصائص كل من المجتمع المتخلف والمتقدم والمراحل التي يمر بها المجتمع في مسيرة تطوره دون أن توضح الكيفية التي تكتسب بها المجتمعات المتخلفة خصائص المجتمعات المتقدمة (1).

كما أن العوامل التي تعتبرها هذه الاتجاهات ضرورية لتنمية المجتمعات المتخلفة هي نفسها العوامل التي تتسبب في تخلف هذه المجتمعات (2).

والمشكلة التي تواجه المجتمعات في العصر الحالي هو أن تحقيق التنمية لا يتم بدون استيعاب أسباب التقدم التقني ومبادئ الحياة الاجتماعية العصرية والعمل على قلب أنظمة العمل أو القضاء عليها، لذلك لا يمنع من الاستفادة من الإصلاحات الداخلية التي تقوم على صياغة حديثة لقيم الماضي الثقافية بحيث تتناسب أوضاع التنمية ومتطلباتها العصرية.

وفي ضوء هذه الانتقادات يمكننا القول أن دراسة التنمية في الدول المتخلفة والمعوقات التي تعترض تحقيق التنمية الاجتماعية فيها يتطلب إقامة نظرية بديلة عن تلك النظريات الغربية التي لم تعد تستطيع الصمود أمام واقع الدول المتخلفة ومن الضروري أن تستند هذه النظرية إلى فهم عميق للعناصر البنائية للتنمية، وكذلك إلى فهم حقيقي لتاريخ كل من الدول النامية والمتقدمة (3).

هذا ما يدفعنا إلى القول أن دراسة مجتمعاتنا تتطلب إقامة نظرية بديلة عن تلك النظريات. نظرية تتبثق من واقعنا الديني والتاريخي، وهذا لا يعني عدم التعامل مع تلك النظريات وإنما يعني تطويعها بما يخدم ذاتيتنا (4).

(1) كمال التابعي، مرجع سابق، ص 167-170

(2) أحمد زايد، مرجع سابق، ص 162

(3) السيد الحسيني، مرجع سابق، ص 116

(4) عبد الرحيم تمام أبو كريشة، مرجع سابق، ص 94

2-5- سادسا: الدراسات السابقة:

نظرا لأهمية الدراسات السابقة في إثراء البحوث، فقد اعتمد البحث الراهن على دراسة عربية ودراستين وطنيتين تمت معالجتها في إطار بحوث جامعية

الدراسة الأولى: هي دراسة ميدانية أجريت في قرية مصرية للحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع (*)، ويتمثل الهدف الأساسي للدراسة في التعرف على أبعاد ظاهرة الأمية في مجتمعات العالم الثالث بشكل عام، و المجتمع المصري خاصة كإحدى المعوقات الأساسية للتنمية الاجتماعية، ومما يؤكد أهمية هذه الظاهرة ارتفاع معدلاتها على صعيد مجتمعات العالم الثالث بشكل عام بالمقارنة بالمجتمعات الأوروبية المتقدمة صناعيا، حيث بلغت نسبة الأمية في العالم العربي حوالي 73 %، لذلك طرحت الدراسة عدة فروض:

1- أن ثمة علاقة ايجابية بين تدرى أو انخفاض المستوى المعيشي وبين ارتفاع معدلات الأمية، وهو ما يشير إلى نوع التمايز الاجتماعي.

2- أن ثمة علاقة ايجابية بين انتشار الأمية، وانخفاض معدلات التنمية العامة في المجتمع.

3- أن ثمة علاقة بين انتشار الأمية وبين النمط الإنتاجي في الريف وهو ما ينعكس على انخفاض الدخل.

4- أن هناك علاقة بين ارتفاع الأمية في المجتمع وبين العجز عن المشاركة الاجتماعية والسياسية الواعية بشكل عام.

(* محمد أحمد قطب سليم، الأمية كمعوق من معوقات التنمية الاجتماعية، رسالة ماجستير، القاهرة: قسم علم الاجتماع،

5- أن هناك علاقة ايجابية بين ارتفاع معدلات الأمية، وعدم القدرة على إدراك المشكلات الاجتماعية، ومن ثمة المشاركة في حلها.

الإجراءات المنهجية للدراسة: استخدم الباحث المدخل التجريبي والإحصائي، كما استخدم مجموعة من أدوات البحث، كالملاحظة، والمقابلات الجماعية المفتوحة وصحيفة الاستبيان والتي تعتبر الأداة الأساسية التي استخدمها الباحث لجميع البيانات من الميدان، بالإضافة إلى الاعتماد على الإخباريين ممن تتوافر لديهم معلومات عن مجتمع البحث.

أما مجالات البحث فقد حددها الباحث على النحو التالي:

المجال المكاني: أجريت الدراسة الميدانية في قرية (محلة سبك) ي إحدى قرى محافظة المنوفية بمصر.

أما المجال البشري (العينة): فقد اختار الباحث عينة عشوائية من الأسر المقيمة في قرية الدراسة، حيث بلغت العينة 200 حالة، و قد تحددت الأسرة كوحدة للدراسة و كانت المقابلة مع أرباب الأسر، وتم اختيار الأسر على أساس توزيع السكان في القرية وفقا للأنشطة الاقتصادية.

نتائج الدراسة: قام البحث بتحليل البيانات الميدانية التي تحصل عليها وتوصل إلى مجموعة من النتائج نذكر منها ما يلي:

1- أن عمال الزراعة بالإضافة إلى تدنى مستواهم الاقتصادي فهم يعيشون حياة عكس ظروفهم الاجتماعية السيئة.

2- أن العمل الذي يقوم به المعدمون في الريف - عمال الزراعة- يتكون في غالبيته من العمل في النشاط الزراعي.

3- أن الأمية ترتفع بدرجة كبيرة بين عمال الزراعة واليومية، والتي تعكس ظروفهم الاقتصادية السيئة، والتي تشير إلى وجود العلاقة بين الحالة الاقتصادية وبين انتشار الأمية فيما بينهم.

4- أن عمال الزراعة واليومية والذين تنتشر بينهم نسبة عالية من الأمية هم أكثر الفئات إنجابا، حيث يمثل الأبناء قوة اجتماعية واقتصادية كبرى، حيث يمثلون ثروتهم الأساسية، وهو ما يشير إلى وجود علاقة بين مستوى التعليم والإنجاب، حيث ترتفع معدلات الإنجاب بين الأميين.

- 5- أن هناك علاقة بين الحالة الاقتصادية ومعدلات الإنجاب، فكلما انخفض المستوى الاقتصادي، كلما ارتفعت معدلات الإنجاب وهو ما يتسم به عمال الزراعة واليومية.
- 6- انخفاض الأجر الذي يحصل عليه عمال الزراعة واليومية من الأميين عنه بين غير الأميين، وأن الدخل من العمل المأجور في النشاط الزراعي الذي يعمل به غالبية الأميين أقل من الدخل في الأنشطة الأخرى.
- 7- تتخفف المشاركة السياسية لعمال الزراعة واليومية سواء فيما يتعلق بالتصويت في الانتخابات أو في كيفية اختيار المترشحين أو فيما يتعلق بمدى معرفتهم بممثلهم البرلمانيين من أجل تحقيق خدمات ذاتية أو محلية.
- 8- أن فئتي عمال الزراعة واليومية أقل الفئات استفادة من خدمات المجتمع الصحية، بالإضافة إلى انتشار القيم المختلفة حول ما يتعلق بكيفية إتباعهم للطرق العلاجية، وما يصاحب ذلك من انخفاض قوة عملهم حيث يؤدي الجهل والمرض إلى خلق دائرة مفرغة.
- الدراسة الثانية:** هي دراسة تمت في إطار الحصول على درجة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع والتنمية من جامعة قسنطينة(*)، وهي تبحث في نمط العلاقة بين الدور الذي يقوم به علم الاجتماع وتنمية مجتمعات العالم العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، حيث تمحورت الإشكالية حول إمكانية وجود خلفية نظرية لعلم الاجتماع في هذه البلدان أم أن هناك دراسات سوسولوجية سندها المعرفي والمنهجي الدراسات الأولية والمعاصرة في بلدان العالم المتقدم، كما تدور الإشكالية حول المدى الذي وصلت إليه هذه الدراسات ومساهماتها في الإسراع بعملية التنمية من جهة، والتأثير في تنمية الموارد البشرية والمادية في مجتمعاتها.

تساؤلات الدراسة: تم تلخيص إشكالية الدراسة في التساؤلات الآتية:

- 1- إلى أي حد يمكن أن تشكل ظاهرة تنمية بلدان العالم الثالث دالة على تناقض الواقع والنظري؟
- 2- أثر الواقع الاقتصادي-الاجتماعي-السياسي الجديد من احتمال نجاح عملية التنمية؟ وهذا يؤدي إلى طرح بعض التساؤلات الفرعية
- إلى أي مدى يمكن أن يساهم دارسو علم الاجتماع في العملية التنموية؟

- هل الواقع الحالي يتطلب إعادة النظر في الكثير من الأمور التي تحكم عملية التنمية في المجتمع الجزائري؟

3- الارتباط العضوي لدور علم الاجتماع وواقع التنمية يؤدي إلى طرح مايلي:

- هل ما زال بالإمكان استهداف التنمية الشاملة في الجزائر؟
- هل يمكن عن طريق دور علماء الاجتماع توفير تنمية أفضل وأعم وأشمل وأكثر ديمومة؟

لذلك فإن طرح مسألة دور علم الاجتماع في تنمية المجتمع تطلب اشتغال الدراسة على تحليل بدايات وعوامل ظهور مفهوم التنمية في الفكر السوسيولوجي وتحليل مشكلات الدول النامية في اتجاهات علماء الاجتماع المختلفة وإمكانية ربط مسألة التخلف والتبعية في العالم الثالث بالتنمية، وكذلك نطلب الأمر البحث في واقع التنمية في مجتمعات العالم العربي ودور علم الاجتماع في تنمية المجتمع الجزائري كحالة خاصة.

الإجراءات المنهجية للدراسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي في جمع المعلومات العامة حول التنمية ودور علم الاجتماع في مجتمعات العالم النامي، كما سمح له هذا المنهج باستخدام مبادئ المنهج الإحصائي في تحليل نتائج الدراسة. واستخدم كذلك المنهج المقارن في مطابقة تحليل المعطيات التي تحصلت عليها الدراسة في ضوء الإطار النظري ونتائج الدراسات الإمبريقية، كما استخدم مجموعة من أدوات البحث وهي السجلات والوثائق الرسمية والعلمية.

نتائج الدراسة: لقد أتت هذه الدراسة على جملة من النتائج حول دور علم الاجتماع في تنمية المجتمع الجزائري، فهي ترى أن الواقع التنموي يثبت سلبية هذا الدور، فعلم الاجتماع يرى أن التنمية في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي تتصل بعملية التحرر الاقتصادي الوطني من تبعيته لاقتصاديات العالم المتقدم، والذي اعتمد في أسسه على نماذج تنموية غربية، وقد أدى ذلك إلى حدوث عدة تغيرات في المجتمع الجزائري كالعلاقات الأسرية ودور المرأة في مختلف الميادين وسياسة محو الأمية ونشر التعليم والوعي الصحي، بالإضافة إلى سياسة التصنيع التي سمحت بتحقيق فرص العمل وأدت إلى ظاهرة نزوح اليد العاملة الريفية. أما دور الموارد البشرية في عملية التنمية، فقد ساعدت سياسة التعليم في الجزائر - والتي جعلت حقا للجميع وسهلت قواعد قبول الطلبة في الجامعة، وإرسال بعثات علمية للخارج - إلى تحسين مستوياتها الاجتماعية، ومع هذا فعلم الاجتماع يعاني منة عدم

وجود الرؤية في النظرية والبحث المنهجي، إذ يتم نقد كل ما يطرح في المجتمعات الغربية دون التوصل إلى نظرية للمجتمع العربي، كما أن معظم علماء الاجتماع العرب لا زالوا يتأثرون بالنظريات الغربية، والبحوث الاجتماعية في البلدان العربية ليس لها دور في التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى أن هؤلاء العلماء لا يجدون لهم آذان صاغية من قبل السلطات. كذلك فإن ندرة الإنتاج العلمي واعتمادهم على المؤلفات الغربية يبقينهم في دائرة الفكر الغربي، بالإضافة إلى البلدان العربية لا تسعى إلى الاستفادة من البحوث الاجتماعية ومناقشة باحثيها، وهذا يقلل من احتكاكهم بواقع مجتمعاتهم مما يبقينها عاجزة عن فهم واقعها ومن ثم تجاوزه.

الدراسة الثالثة: هي دراسة تمت في إطار الحصول على درجة الماجستير علم الاجتماع التنمية من جامعة قسنطينة (*)، وهي دراسة ميدانية في ولاية سكيكدة، أجريت على ثلاث مجتمعات محلية في الولاية، تدور إشكالية الباحث في هذه الدراسة حول التأثير السلبي للمعوقات التنموية على مكونات الفعل التنموي المحلي، والتي أدت إلى تنمية التخلف في مختلف مجالات التنمية المحلية، وذلك من خلال حصيلة التراكم التنموي المحلي والوطني، حيث تم تشخيص العوامل غير الوظيفية التي تعترض التنمية في الجزائر بالتركيز على دراسة ولاية سكيكدة من خلال ثلاث مجتمعات متفاوتة النمو (في حالة تمايز، تمركز، تضامن).

تساؤلات الدراسة: تحاول هذه الدراسة الإجابة على مجموعة من الأسئلة، والتي كانت كالآتي:

1- هل يقوم التطور الاقتصادي داخل المجتمعات المحلية على أساس اختلاف اتجاهات التطور لكل من قوى الإنتاج و علاقات الإنتاج، وهل تقوم التنمية المحلية على التحكم في مسارات هذا التطور عن طريق سياسات رشيدة (التمويل، التخطيط، المشاركة، التقويم) تأخذ غي الحسبان خصوصية المجتمع المحلي ؟

2- هل برامج التنمية المحلية تلبي الحاجات الحقيقية لأفراد المجتمع المحلي أم أنها مازالت بعد غير قادرة على ذلك؟

(*) رضوانية رابح، معوقات التنمية المحلية (دراسة ميدانية في ولاية سكيكدة)، الجزائر: جامعة قسنطينة، سالة

3- هل هناك اهتمام متفاوت بالنسبة للمجتمعات المحلية نتج عنه اختلال بينهما في البرامج المخصصة لكل مجتمع محلي.

4- هل معوقات التنمية والمحلية تعد عوامل غير وظيفية ذات اتجاه داخلي و خارجي أم غير ذلك، وما هي المجالات التي استطاعة أن تمسها هذه المعوقات؟

نوع الدراسة ومناهجها: هي دراسة وصفية، حيث استخدم الباحث المنهج الإيكولوجي كتطبيق للمنهج الوصفي، حيث تم وصف مجالات التنمية المحلية بغية الوصول إلى تشخيص العوامل غير الوظيفية المتصلة بالبناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المحلية المعنية بالدراسة، ولقد استعانت الدراسة بالمنهج المقارن و منهج المحاسبة الكلية بصفة ثانوية، حيث تم الاستعانة بالمنهج المقارن من خلال مقارنة إجابات المبحوثين وكفاية الخدمات في المجتمعات المحلية موضوع الدراسة، أما منهج المحاسبة الكلية فقد تم استخدامه في معرفة طبيعة المعوقات ومكونات المجتمع المحلي المتصلة به وذلك خلال اختيار ثلاثة مجتمعات محلية مختلفة في درجة تمايزها.

عينة الدراسة: عينة عشوائية تضم 270 مواطنا، وتضم في الحقيقة ثلاث عينات جزئية تتكون من 90 مواطنا من كل مجتمع محلي من بين المجتمعات المحلية الثلاثة موضوع الدراسة.

نتائج الدراسة: وقد توصل الباحث في هذه الدراسة إلى تحديد معوقات التنمية المحلية فيما يلي:

- ترجع معوقات التنمية إلى السياسات التنموية واتجاهات الحكام ورغباتهم، بالإضافة إلى الظروف الدولية التي تأثر علي الواقع التنموي في المجتمع الجزائري.

- مستوى الخدمات يعد ضعيفا في كل مجالات التنمية المحلية، كما هناك اهتمام متفاوت بين المجتمعات المحلية، حيث يزداد تركيز برامج التنمية في المجتمع المحلي كلما كان أكثر قربا من المركز (الولاية).

- تلعب المعوقات الخارجية والمتمثلة في الاستعمار والعولمة والمديونية الخارجية الأثر البالغ على التنمية المحلية نظرا لارتباط هذه الأخيرة بالتنمية الوطنية، هذه الأخيرة التي تأثر فيها المعوقات الخارجية بصورة مباشرة وغير مباشرة ماضيا وحاضرا.

- كما أنه هناك دورا كبيرا للمعوقات الداخلية والمتمثلة في نقص التخطيط وعدم تحديد العلاقة بين المركزيات والمحليات، وكذلك العديد من المعوقات الإدارية والثقافية والاجتماعية.

لقد انطلق البحث الراهن من خلال إحدى القضايا التي أثارها هذه الدراسة، وهي أن البحث في صياغة نماذج للتنمية تقوم على أساس الواقع الاجتماعي لكل مجتمع وخصوصيات كل مجتمع، بحيث تكون هذه النماذج مع نماذج التنمية الاقتصادية كلا متكاملتا تستهدف تنمية المجتمع المختص بالدراسة. لذلك كانت البحث الراهن محاولة لتحديد المعوقات التي تعترض تحقيق التنمية الاجتماعية في المجتمع الريفي كأنموذج للمجتمع المحلي في ولاية بسكرة التي تتميز بطابعها الفلاحي بالدرجة الأولى، كما تم الاستعانة بالدراسة السابقة في تحديد بعض معوقات التنمية الاجتماعية.

خلاصة:

إن معوقات التنمية في الدول النامية ترجع إلى العوامل الخارجية والداخلية على السواء، فالمعوقات الخارجية مرتبطة بالنظام العالمي الإمبريالي الذي يستخدم مختلف الأساليب كي يضمن للدول الرأسمالية مضاعفة احتكارها عن طريق استغلال الدول النامية والإبقاء على أوضاعها الراهنة أي أن تظل موردا أساسيا للمواد الخام وسوق لمنتجات الدول الرأسمالية واستثمار رؤوس الأموال الأجنبية، أما المعوقات الداخلية فمرتبطة بطبيعة الدول المتخلفة وبنائها واستراتيجياتها، أي مرتبط بقدرة هذه الدول على تحقيق الاستقلال الاقتصادي وإلغاء التبعية بمختلف أشكالها وإجراء تغييرات اجتماعية حقيقية تتلاءم مع مقتضيات التنمية وشروط تنظيمية وبشرية مع توفير الكادر السياسي الذي يخدم المصالح القومية والمشاركة الشعبية الواعية.

وباختصار فإن فهم معوقات التنمية الاجتماعية في الدول المتخلفة يتطلب فهما عميقا لكل من المعوقات الداخلية والخارجية التي أسهمت في تدعيم تخلفها⁽¹⁾، لذا تفرض علينا الضرورة النظرية أن نحدد ماهية هذه المعوقات وكيف تساهم في إعاقة التنمية، وكيف يمكن أن تكون حافزا لها بدل إعاقتها، وهذا ما يتمحور عليه الفصل الموالي.